



صورة لورقة البنكنوت التركمانية الجديدة من فئة ١٠ مانات وتظهر على وجهها صورة الشاعر التركماني الكبير ماغتيمغولي بيراجي.

النقود الجديدة

آكيه لونبرغ

ذلك بدوره إلى خلق تعقيدات في إعداد التقارير المحاسبية والإحصائية، ولذلك قررت الحكومة أن تطرح للتداول عملة جديدة قبل الدخول في أي إصلاحات موجهة نحو السوق. وكان إصلاح العملة يعتبر الأساس لمواصلة تعزيز الإطار الاقتصادي الكلي، لا سيما انتقال الآثار النقدية: فلكما زاد اعتماد السكان على العملة المحلية وليس الدولارات الأمريكية، زادت سيطرة الحكومة على السياسة الاقتصادية الكلية.

ومن عدة وجوه، يصلح ما قامت به تركمانستان في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من إصلاح كلي ومنظم لنظام العملة فيها نموذجاً للبلدان الأخرى.

قرارات صعبة

ينطوي طرح عملة جديدة على جهد لا يستهان به. ويمكن أن يكون الدافع وراء ذلك التضخم الشديد، أو انهيار سعر الصرف، أو تزوير العملة المحلية

أحد المقاصد المشهورة لزائري مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة معرض بطول ٤٠ قدماً لعملات كل بلد عضو في الصندوق.

ولمعظم البلدان عملتها الخاصة بها، وهي جزء مهم من هويتها الوطنية، وإن كان البعض ينتمي إلى اتحاد نقدي ويشترك في عملة موحدة مع أعضاء الاتحاد؛ وبعض البلدان يستخدم عملة بلد آخر، غالباً ما يكون أكبر.

ومن حين لآخر، يجد البلد أن لزاماً عليه أن يستحدث عملة جديدة. وقد قررت تركمانستان، الجمهورية السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى، في عام ٢٠٠٨، أن تضطلع بإصلاح للعملة.

وكان وجود فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي أو السعر السوقي يعني أن نظام الأسعار في تركمانستان قد أصبح يتسم بالتعقيد ويفتقر إلى الكفاءة. وأدى

استحداث

عملة جديدة

عملية معقدة

- وقد اجتازتها

تركمانستان

بنجاح تام

تحكم عمل البنوك وغيرها من المؤسسات المالية - لكفالة الاتساق مع أفضل الممارسات الدولية. ومن الضروري أيضا أن يكون هناك قانون ولوائح تنظيمية بشأن إصلاح العملة المحدد، وربما يتعين

في العادة، يكون الاقتصاد بحاجة إلى إصلاح العملة عندما يكون قائما على النقد ويتسم بدرجة عالية من الدولار.

تحديث التشريعات الأخرى، مثل التشريعات التي تحكم إعداد التقارير المحاسبية والمالية. ويمكن دعم هذا العمل بالمشورة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية للبلدان الأخرى. وتتضمن تلك المشورة إرشادات عامة أولية فضلا عن توصيات مفصلة تستند إلى عمليات إصلاح العملة في البلدان الأخرى.

وفي حالة الأزمات تكون سيطرة الحكومة على تداول العملات المختلفة إما محدودة أو معدومة. ولذلك يكون الاقتصاد غالبا على درجة عالية من الدولار - أي يجري عدد كبير من المعاملات بعملة أجنبية، غالبا ما تكون الدولار الأمريكي. وينبغي مستقبلا أن تشجع الحكومة نظاما للعملة يدعم التجارة المفتوحة والسوق الحرة، أي نظام يسمح بالتنافس الدولي ولا يكون حمائيا بصورة مفرطة.

ويكون البنك المركزي هو ذراع الدولة المسؤول عن طرح العملة الجديدة، ولكنه لا يكون بالضرورة في وضع يتيح له القيام بذلك. فقد يفتقر إلى الموظفين من أصحاب الخبرة في هذا المجال، أو لا تكون لديه فروع كافية في البلد يعمل منها، أو حتى الموارد اللازمة لتمويل الإصلاح المعترزم. ويعد تعزيز القدرة المؤسسية للبنك المركزي وضمان امتلاكه للموارد اللازمة شرطين حاسمين لإصلاح العملة. وتسهم البنوك الخاصة أيضا بدور رئيسي في إصلاح العملة. إلا

أن القطاع المصرفي يمكن أن يكون ضعيفا، أو في بعض الحالات يكون وجوده مثل عدمه. وتوجد في بعض بلدان العالم نظم غير رسمية لتحويل الأموال مثل الحوالة والهوندي تكون أكثر نشاطا أو تكون لها شبكات على نطاق البلد أكبر من الشبكات المصرفية. وفي تلك الحالات، يكون التعاون بين البنك المركزي وجهات تشغيل نظم المدفوعات هذه عاملا حاسما لإنجاح الإصلاح.

ويتعين أن يقوم البنك المركزي بتقييم مدى تداول العملات المزيفة. وينبغي له، بالتعاون مع وزارة المالية والبنوك التجارية، صياغة استراتيجية لتجنب زيادة العملات المزيفة خلال المراحل الحرجة من تنفيذ إصلاح العملة.

وينبغي أن يقوم البنك المركزي بتحضير ميزانية تشمل جميع جوانب الإصلاح المعترزم للعملة في وقت مبكرة وتعديلها عند الضرورة بمرور الوقت. ويمكن أن يقدم صندوق النقد الدولي المشورة الفنية في إعداد تلك الميزانية.

ويمثل طرح عملة وطنية جديدة مشروعا على درجة عالية من التعقيد، يتطلب وجود نظام محاسبي يعمل بكفاءة عالية. ويتعين أن يتوافر في جميع المراحل نظم مختبرة للمدققين المستقلين لضمان نزاهة إصلاح العملة، بالتأكد من سلامة الإبلاغ والمحاسبة لتبادل العملة. ولا يقتصر الإخفاق في هذا المجال على التسبب في تكلفة عالية ولكن من الممكن أيضا أن يكون له أثر تدميري على سمعة إصلاحات العملة.

القائمة على نطاق ضخم، أو حتى الحرب. ويمكن أن يكون الدافع أيضا تغيير متعمد - على سبيل المثال، الانضمام إلى اتحاد نقدي، مثل الاتحاد النقدي الأوروبي.

وتغيير عملة وطنية هو قرار سياسي بدرجة كبيرة. ففي بعض الأحيان لا تلبى العملة القائمة احتياجات الاقتصاد. وفي العادة، يكون الاقتصاد بحاجة إلى إصلاح العملة عندما يكون قائما على النقد ويتسم بدرجة عالية من الدولار، وتتداول فيه عدة عملات في نفس الوقت.

والسعر الأهم على الإطلاق في أي اقتصاد هو سعر عملته مقابل العملات الأخرى. والبلدان التي تحدد أسعارا للصراف لا تقوم على أساس السوق لمختلف السلع أو الخدمات - أو للواردات مقابل الصادرات - غالبا ما تتسبب في تشوهات كبيرة في اقتصادها. فبمرور الوقت، يؤدي ذلك عادة إلى إبطاء النمو بوجه عام. وفي نهاية المطاف، ربما يبدأ عموم الجمهور ومجتمع الأعمال والسياسيون ممارسة ضغوط من أجل إصلاح العملة وطرح عملة جديدة.

وتتسم إصلاحات العملة عادة بالتعقيد وتنطوي على مخاطر، إذ تؤكد التجربة العالمية أن نجاح النتيجة ليس مضمونا البتة. والعنصر الأساسي لنجاح طرح عملة جديدة هو قوة التزام البنك المركزي والحكومة باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن ترى الشركات والجمهور والمجتمع الدولي أن العملة الجديدة مستقرة.

ويتألف طرح عملة جديدة من أربع مراحل. فأولا، ينبغي في الوضع الأمثل أن تتوافر الشروط المسبقة اللازمة - سلامة السياسات الاقتصادية الكلية وقوة التشريعات المتعلقة بالقطاع المالي - أو يكون جاري العمل على توفيرها. وثانيا، يتعين التحضير بعناية لتلك الخطوة، بوضع السياسات والعمليات الكفيلة بإنجاح الإصلاح وإعداد ميزانية مفصلة لإصلاح العملة بصورة كاملة (بما في ذلك تكاليف الطباعة وسك العملة النقدية الجديدة). وتأتي بعد ذلك مرحلة إنتاج العملة الجديدة، وأخيرا المرحلة الأصعب وهي التنفيذ.

تهيئة الساحة

إذا كانت الحكومة بصدد إصلاح العملة فغالبا ما تكون قدرتها على اتباع السياسة الاقتصادية الكلية محدودة. وإذا كان البلد يعاني من التضخم الشديد، فمعنى هذا أن سياساته الاقتصادية الكلية لم تكن سليمة حتى الآن حسب التعريف. وفي بعض الحالات، يتعين الاضطرار بإصلاح العملة على الرغم من صعوبة الموقف الاقتصادي الكلي. ومن غير المرجح أن يؤدي إصلاح العملة وحده إلى حل تلك المشكلات ولن يثمر منافع إلا إذا استند إلى إجراءات على مستوى سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. ولكن من الناحية النفسية، يمكن أن يؤدي طرح عملة جديدة في حد ذاته تيسير تثبيت أوضاع الاقتصاد. وفي بعض الأحيان يصاحب هذا الإجراء توحيد لسعر الصرف - من أجل القضاء على تعقيدات كل من سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي غير الرسمي.

وقد تمكنت تركمانستان من تحقيق أوضاع اقتصادية كلية مواتية قبل أن تقوم بتوحيد سعر الصرف وإعادة تصنيف فئات العملة. فخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان الاقتصاد ينمو بمعدل يزيد على ١١٪ سنويا، وكان التضخم في أرقام أحادية، ورسيد المالية العامة ورسيد الحساب الخارجي قوين للغاية.

وعندما يكون البلد بصدد إصلاح العملة فلا بد أن يتوفر لذلك دعم من تشريعات القطاع المالي. فينبغي مراجعة التشريع القائم - بما في ذلك القانون المنشئ للبنك المركزي والقواعد التنظيمية التي

وعلى الرغم من أهمية هذه التحضيرات، فإن نجاح أي إصلاح للعملة يعتمد بنفس القدر على تنفيذ حملة ناجحة لتثقيف الجمهور. فيتعين على البنك المركزي أن ينسق هذه الحملة مع غيره من الهيئات وممثلي القطاع المالي والتجار والجمهور. ويتعين تحقيق توازن دقيق بين توفير القدر الكافي من المادة الإعلامية وضرورة السرية لتجنب إعطاء معلومات أساسية لمزيفي العملة يمكن أن يستخدموها لتقويض نزاهة العملة الجديدة. وينبغي أن تشجع الحملة الإعلامية الأشخاص على إيداع عملاتهم النقدية في حسابات في البنوك. ويتعين أن توضح الحملة أنه بمجرد الشروع في إصلاح العملة، يمكن لأصحاب الحسابات أن يسحبوا نقودهم في صورة أوراق البنكنوت الجديدة. وثمة نقطة مهمة أخرى ينبغي أن تتوخاها الحملة التثقيفية العامة هي توفير معلومات في حينها عن مراحل إصلاح العملة لمنع حدوث زعر مصرفي عند نشوء مشكلات مؤقتة في السيولة. وفي تركمانستان، نفذ البنك المركزي استراتيجية استباقية للتواصل مع الجمهور بدأت في وقت مبكر من إصلاح العملة. وعرفت شروط إعادة تصنيف فئات العملة بعناية وأعلنت مقدما. ونفذت حملة توعية في كل أنحاء البلد. وتم نشر كتيبات تصور أوراق البنكنوت الجديدة التي سيجري توزيعها في الصحف الوطنية والمحلية إلى جانب مقالات شرحية. وإضافة إلى ذلك، وزعت على الجمهور بطاقات جيب تقارن تصنيف فئات عملة المانات القديمة والجديدة. وخصص البنك المركزي التركماني خطا هاتفيا ساخنا للرد على أسئلة الشركات التجارية والجمهور.

«إضاءة، كاميرات، أكشن»

يمثل اختيار اسم العملة الجديد قرارا مهما من الناحية النفسية للحكومة. وأحد الخيارات هو التأكيد على الاستمرارية مع العملة القديمة بالاحتفاظ بالاسم القديم أو إضافة «عنصر جديد» فيها. ويمكن أيضا أن تختار الحكومة أن تؤكد على الانفصال عن الماضي بإعطاء اسم جديد تماما للعملة إيدانا ببدء حقبة نقدية جديدة. وفي تركمانستان، قررت الحكومة الحفاظ على اسم «مانات» للعملة المعاد تصنيف فئاتها. ولكن اتساقا مع عرف دولي بين البلدان والبنوك المركزية، غيرت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس الرمز الرقمي الثلاثي ISO 4217 من TMM لعملة المانات في فترة ما قبل عام ٢٠٠٧ إلى TMT للمانات التركمانية الجديدة. وينبغي اختيار الجهة التي ستولى طبع أوراق البنكنوت وسك العملات التركمانية على أساس مسابقة تنافسية وفي السوق الدولية. وحتى في حالة توافر منتجين محليين، ينبغي أن يلزموا بدخول المسابقة للحصول على العقد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من المألوف أن تقوم شركات دولية مختلفة بإنتاج فئات البنكنوت المختلفة. وقد تولت الشركة البريطانية De La Rue طباعة أوراق البنكنوت، وتولت شركة بريطانية أخرى، Royal Mint، سك العملات. وتختبر الآن شركة De La Rue إنتاج أوراق البنكنوت من الأوراق المنتجة باستخدام مواد خام محلية - القطن التركماني، المعروف من قديم الزمان بجودته العالية.

وتتسم القرارات المتعلقة بالتصميم الفني لأوراق البنكنوت في جميع الحالات تقريبا بالتعقيد وتستغرق وقتا طويلا. فالتصميم يجب أن يتكامل مع الخصائص الأمنية الضرورية: وكلما ارتفعت فئة العملة، زاد عدد الخصائص الأمنية المتقدمة المطلوبة. وتتضمن هذه الخصائص العلامات المائية والخيوط الأمنية والسجلات

الشفافة، والأرقام المخفية. ويتعين أيضا اتخاذ قرارات بشأن حجم أوراق البنكنوت، فإما أن يكون حجمها موحدًا مثل أوراق البنكنوت الأمريكية أو تكون بأحجام مختلفة حسب الفئة النقدية مثل أوراق بنكنوت اليورو. وأخيرا، ينبغي أيضا البت في نظام الألوان، وهنا أيضا إما أن يكون اللون موحدًا، مثل أوراق البنكنوت الأمريكية، أو تكون هناك ألوان مختلفة بوضوح مثل معظم أوراق البنكنوت الأخرى.

ويؤدي التضخم الشديد وانهيار سعر الصرف إلى خفض شديد في قيمة العملة الوطنية، مما يرغم السلطات على إصدار أوراق بنكنوت بفئات أعلى. ففي يوغوسلافيا في عام ١٩٩٣، بلغت إحدى أوراق البنكنوت ٥٠٠ مليار دينار، وكانت أعلى فئة من أوراق البنكنوت تصدرها زمبابوي ١٠٠ ألف تريليون دولار زمبابوي في عام ٢٠٠٨. وفي تلك الحالات، لا تكون إعادة تصنيف فئات العملة إجراء مناسبًا فحسب بل ضروريا. وتعني إعادة تصنيف فئات العملة تغيير قيمتها الاسمية من الناحية الإدارية. ولا تؤدي إعادة تصنيف فئات العملة في حد ذاتها إلى جعل الأشخاص أكثر ثراء أو فقرا. فمن الناحية الفنية، يعاد تصنيف فئات العملات باستخدام عوامل مثل ١٠ أو ١٠٠ أو ١٠٠٠ أو تحريك النقطة العشرية ببساطة إلى عدد معين من الخطوات إلى اليسار لتحديد قيمة جديدة. وهذا التغيير يسهل شرحه للجمهور ويسهل على الشركات تنفيذه. وهو يمثل أيضا طريقة واضحة لمراقبة ما إذا كانت الأسعار ترتفع.

وقد كانت الخطوة الأولى في إصلاح العملة التركمانية هي توحيد سعر الصرف. ففي الماضي، أدى نقص النقد الأجنبي إلى وجود نظام مزدوج لسعر الصرف يتكون من سعر صرف رسمي مربوط عند ٥٢٠٠ مانات للدولار الأمريكي وسعر صرف غير رسمي في السوق الموازية هو ٢٣ ألف مانات للدولار الأمريكي.

وقد قامت الحكومة لاحقا بخفض السعر الرسمي إلى ٦٢٥٠ مانات للدولار واستحدثت سعرا تجاريا هو ٢٠ ألف مانات للدولار يمكن أن تتداول البنوك عنده بحرية مع الجمهور. وقد تم توحيد السوقين بنجاح في ١ مايو ٢٠٠٨ - عند سعر ١٤٢٥٠ مانات للدولار، وهو مستوى يتسق مع المركز الخارجي القوي للبلد. وكانت أسعار العملات تحدد حيثما كان يريد العملاء تبديل الدولارات بالمانات، مما يتيح سعرا سهلا ورسميا قريبا من السعر غير الرسمي، فتم بذلك القضاء على الطلب على السوق غير الرسمية.

وفي بداية يونيو ٢٠٠٨، أصدرت الحكومة التركمانية لوائح جديدة للنقد الأجنبي بدأ بموجبها البنك المركزي التركماني إتاحة النقد الأجنبي بسهولة للبنوك وشركات الصرافة المرخصة، الذي أصبح بدوره متاحا للقطاع الخاص الموجه نحو السوق. وكان البنك المركزي سابقا يدعم سعرا رسميا للصرف، منخفضا بصورة غير واقعية، بتقييد الحصول على دولارات. وقد أدى توفير النقد الأجنبي بكميات كافية لشبكة واسعة من مكاتب الصرافة في البلد إلى القضاء على سعر السوق السوداء.

وفي حين توجد أهمية لتوحيد سعر الصرف، فإنه يتعين أيضا على السلطات تحديث العملة الوطنية حتى يكون الإصلاح شاملا. وفي تركمانستان، تضمنت عملية التحديث إصدار مجموعة جديدة من أوراق البنكنوت بأحجام أصغر من أوراق البنكنوت القديمة ذات الحجم الكبير بدون ضرورة. كما تضمنت طرحا جديدا للعملات المعدنية. وكان الاقتصاد التركماني موجهًا نحو النقد لفترة طويلة، وكانت للدولار الأمريكي شعبية جارفة. وكان يرتأى أن ضعف

المانات مقابل الدولار، وهو ما كان يستلزم آلاف المانات في عملية التبدل، غير مقبول. وكانت إحدى طرق تصحيح ذلك هو إعادة تقسيم فئات العملة الوطنية.

يكون هناك عموماً تحول باتجاه العملات المعدنية من الفئات التي كانت مستخدمة كعملات ورقية.



وبعد نجاح توحيد سعر الصرف، اتخذت السلطات خطوة أخرى بطرح المانات الجديدة، حيث أعادت تقييم العملة بعامل من ١ إلى ٥٠٠٠. وقد أسفر سعر الصرف المربوط على أساس ١٤٢٥٠ مانات للدولار عن سعر صرف ٢,٨٥ مانات تركمانية جديدة للدولار.

وقد أعلن مرسوم رئاسي صدر في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٨ طرح المانات بفئاتها الجديدة في ١ يناير ٢٠٠٩.

وحتى بدون أن تعاد هيكله فئات العملة، فإنه يجدر النظر في هيكل فئات العملة النقدية الجديدة. وعادة، تلغى الفئات الأقل وتضاف فئات أعلى. ويكون هناك عموماً تحول باتجاه العملات المعدنية من الفئات التي كانت مستخدمة سابقاً كعملات ورقية. ويجب أيضاً مراعاة التفضيلات الثقافية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان، مثل الصومال وجنوب السودان، لا تلقى العملات المعدنية قبولا كبيرا. وفي بلدان أخرى، مثل ألمانيا، يريد الناس تداول أوراق بنكنوت بفئات عالية للغاية. ومن القواعد المستمدة من التجربة العملية والمطبقة غالبا في البلدان النامية أن تكون أعلى فئة للعملة الوطنية في مستوى لا يقل عن مبلغ يعادل ٢٠ دولاراً أمريكياً.

نقود في اليد

أصدرت تركمانستان في ١ يناير ٢٠٠٩ ست فئات جديدة من أوراق البنكنوت هي ١ و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٥٠ و ١٠٠ مانات جديدة. وكان ذلك توسعاً كبيراً في الفئات العليا - حيث أصبحت أعلى فئة سابقاً، وهي ١٠ آلاف مانات قديمة، تعادل ٢ مانات جديدة فقط. وكانت كل فئة من الفئات الست من أوراق البنكنوت الجديدة مختلفة من حيث الحجم وكانت أقصر من حيث الطول والعرض من أوراق البنكنوت القديمة. وكان تصميم وجه العملة الورقية يعرض شخصيات تركمانية تاريخية بارزة. وكان الوجه الآخر يعرض مثل الماضي أهم المباني الجديدة والآثار في عشق آباد الحديثة، العاصمة التركمانية.

وبالتوازي مع ذلك، أصدرت عملات معدنية جديدة بالفئات التالية: ١ و ٢ و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٥٠ تينج؛ وفي العام التالي، طرحت عملتان معدنيتان إضافيتان للتداول من فئة ١ مانات و ٢ مانات. وقد مثل ذلك بحكم الواقع طرح عملات معدنية جديدة بعد أن أصبحت العملات التي سبق إصدارها عديمة القيمة بسبب ارتفاع التضخم وشدة ضغوط أسعار الصرف.

وبمجرد اختيار تصميم العملة الجديدة وفئاتها، يتعين على البنك المركزي أن يقرر الكمية التي سينتجها، استناداً إلى بحوث بشأن الطلب على النقود بوجه عام والطلب على مختلف فئات العملة

النقدية بوجه خاص. وينبغي أن توفر البيانات بشأن الطلبات القديمة للعملات الورقية والمعدنية تقديرات معقولة، يتعين تقييمها في ضوء التغييرات الحديثة في الطلب العام على العملة مقارنة بالعملات الأخرى. وتتوفر المشورة الفنية من الشركات الدولية المتخصصة في طباعة أوراق البنكنوت مثل شركة De La Rue و شركة Giesecke & Devrient، وفئات العملات المعدنية من شركات سك العملة مثل شركة Royal Mint.

وتتمثل المرحلة التالية في إصلاح العملة في التحول من العملة النقدية القديمة إلى العملة الجديدة. ويجب أن تقرر السلطات - بصورة خاصة أولاً - الوقت الذي يبدأ فيه تبادل العملة والوقت الذي ينتهي فيه، وما إذا كان من الضروري بصفة مطلقة وضع حد أقصى للمبالغ المبدلة. ويتعين بعد ذلك اتخاذ قرارات بشأن إعلان تبادل العملة والعمل به. وتتضمن القرارات الأساسية الأخرى سعر التبدل وطريقة التعامل مع الأصول المالية وحسابات المقيمين/غير المقيمين و عقود العملة القائمة في تبادل العملة.

وإضافة إلى الإرشادات التي يوفرها البنك المركزي ووزارة المالية، ينبغي النظر في آراء وزارات العدل والتجارة والدفاع، وهيئة الشرطة والغرفة التجارية وممثلي البنوك وممثلي نظام المدفوعات غير الرسمي (إذا كان يضطلع بدور مهم في البلد)، والجمهور والمنظمات غير الحكومية ومنافذ الإعلام الرئيسية.

وينبغي أن يقوم أصحاب المصلحة الرئيسيون، بقيادة البنك المركزي، بوضع خطة مفصلة لتوزيع العملة الجديدة. ويتعين أن يحددوا نقاط التبدل (الأماكن التي يمكن فيها للجمهور تبادل النقود القديمة بالنقود الجديدة والأماكن التي يمكن فيها تخزين العملات النقدية مؤقتاً)؛ وإنشاء مرافق لتخزين العملة لفترة أطول، مثل الخزائن والصناديق القوية؛ والتصدي لمجموعة من المسائل اللوجستية بما في ذلك تعيين موظفين في نقاط تبادل العملة.

ويتعين على البنك المركزي في خطته لإصلاح العملة أن يقرر طريقة تعامله مع العملة النقدية التي ستصبح قريباً قديمة وغير صالحة للعمل. وينبغي فوراً إبطال أوراق البنكنوت القديمة التي بدلت بعملة جديدة بعلامات بالحبر أو بإحداث ثقوب فيها. وبعد إجراء العد الثاني لها، ينبغي إعدام أوراق البنكنوت الملغاة بتمزيقها إرباً في آلات إعدام الأوراق أو حرقها. وينبغي وضع جداول زمنية لجمع ونقل العملات المعدنية القديمة، والتي يمكن أن يبيعها البنك المركزي باعتبارها خردة معدنية من أجل صهرها في نهاية المطاف.

وتمشيا مع ممارسات دولية مألوفة، سمح البنك المركزي التركماني بتداول مجموعتين من أوراق البنكنوت خلال عام ٢٠٠٩. وبحلول عام ٢٠١٠، كان يتوقع من جميع البنوك تبادل العملة القديمة بالمانات الجديدة. وبعد ذلك، تم سحب العملة القديمة من التداول والاحتفاظ بقيمتها من منظور جمع العملات فقط.

وقد تم مؤخراً تفكيك معرض العملات في مقر الصندوق للسماح بتنفيذ إصلاحات في المبنى. فإذا تمت استعادة المعرض، وعندما يحدث ذلك، ستكون هناك عدة عملات جديدة للناظرين من الزائرين، ومنها المانات التركمانية الجديدة. ■

كان أكيه لونبرغ حتى تقاعده مؤخراً خبيراً أول بالقطاع المالي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي وهو حالياً مستشار للبنوك المركزية وخبير استشاري لدى الصندوق.